



الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع199د

تاريخ القرار: 14 ديسمبر 2015

تمت صياغة القرار  
لدى بلدي شركة أوريجو

2015/12/16

## قرار

بتاريخ 14 ديسمبر 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع199د في مادة التدابير  
الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

**المدعى:** شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة  
1053 - ضفاف البحيرة - تونس.

من جهة

**المدعى عليها:** شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة  
أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001 المؤرخ  
في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002  
وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ  
في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط  
الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر  
ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق  
بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها



وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 13 أكتوبر 2015 والمتضمّن طلبها الإذن بالسحب الفوري للعرض موضوع التظلم ولجميع وسائطه الإشهارية.

وبعد الإطلاع على المراسلة عـ1741ـد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 19 أكتوبر 2015 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية إلى شركة "أورنج تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الإطلاع على جواب شركة "أورنج تونس" على مطلب التدابير الوقائية ضمن مراسلتها عـ1905ـد الواردة على الهيئة بتاريخ 20 أكتوبر 2015.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظاهرات الملف أن شركة "أوريدو تونس" تقدمت بتاريخ 20 أكتوبر 2015 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عـ243ـد تضمّت ادعائها إقدام شركة "أورنج تونس" على ترويج عرض تحفيزي تحت تسمية "عجب" مكنت من خلاله مشتركها من الإنتفاع بخدمات مجانية والتمتع بعدة إمتيازات من بينها مضاعفة رصيد الشحن 10 مرات عن كل عملية شحن تفوق أو تساوي 5 دینارات شرط أن لا يكون الحريف من مشترك العروض "زان" و"ألو لكل" و"كلو بونيس" و"تهبل" وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص الممارسات التي عمدت خصيمتها إلى إتيانها بما يضمن حقوق جميع الأطراف من مشغلين وحرفاء والإذن بالسحب الفوري للعرض وتطبيق أحكام المطّة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع الإذن بالإنفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أوريدو تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن تضمّن تظلمها من إقدام "أورنج تونس" على تسويق عرض تحفيزي تحت تسمية "عجب" مكنت من خلاله مشتركها من الإنتفاع بخدمات مجانية والتمتع بعدة إمتيازات من بينها مضاعفة رصيد الشحن 10 مرات عن كل عملية شحن تساوي أو تفوق 5 دینارات مشككة في حصول العرض المتظلم منه على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات وفق مقتضيات الأمر عـ3026ـد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عـ53ـد المؤرخ في 10 جانفي 2014 موضحة أنه من الشروط المعلن عنها للتمتع بالعرض موضوع الدعوى أن لا يكون الحريف من مشترك العروض "زان" أو "ألو لكل" أو "كلو بونيس" أو "تهبل" مثبتة من خلال محضر المعاينة المحتج به بأنه يمكن التحول من عرض مسبق الدفع "زان" إلى العرض "عجب" مؤكدة على خرق خصيمتها للأحكام المتعلقة بإشهار تعريفات وخصائص العروض التجارية للعموم مستشهدة بالقرار عـ100ـد الصادر في مادة التحفيز الوقائية والقاضي بإيقاف العرض المذكور وسحب جميع معلقاته الإشهارية دافعة بتمسكها في



Handwritten signature or mark in the bottom left corner.

تجاهلها لقرارت الهيئة وهو ما ألحق بها حسب ادعائها أضرار يصعب تداركها تتمثل في إمكانية خسارتها لجانب كبير من مشتركيها وانتهت إل طلب الإذن بالسحب الفوري للعرض موضوع التظلم ولجميع وسائطه الإشهارية.

وحيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن تحت عا11351 عدد بتاريخ 30 سبتمبر 2015، تضمن معاينة الإشهار المتعلق بعرض "عجب" المعلن عنه بالموقع الرسمي لشركة "أورنج تونس" إلى جانب معاينة المحادثة المجراة مع أحد المرشدين التابعين لمصلحة الحرفاء الخاصة بشركة "أورنج تونس" والتي تثبت إمكانية التحول من عرض "زان" إلى عرض "عجب".

وحيث نفى محامي "أورنج تونس" في جوابه على مطلب التدابير الوقائية إدعاءات المدعية دافعا بحصول العرض موضوع الدعوى على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات وأضاف بأن منوبته قامت بتسويق العرض وفق الخصائص الواردة بقرار الموافقة وشدد على إذعان منوبته للقرار ع100 عدد الصادر في مادة التدابير الوقائية والمستشهد به من قبل المدعية وأكد على أن محضر المعاينة المحتج به لا يقيم الدليل على صحة ما نسب إلى شركة "أورنج تونس" بإعتبار أن عدل التنفيذ لم يعاين ما صدر عن الموظف المكلف بخدمة الحرفاء من قول ومعلومات في سياق الإجابة عن السؤال المتعلق بإمكانية تحويل خط هاتفي من "زان" إلى "عجب" وتمسك بأن الإجابة المضمنة بمحضر المعاينة مبهمة وشدد على أن عدول التنفيذ غير مخولين قانونا لإستجواب الأشخاص باعتبار أن هذا الاختصاص مخول لعدول الإشهاد وإنتهى إلى طلب القضاء برفض المطلب وحفظ الحق فيما زاد على ذلك.

## الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع معلقاته الإشهارية.

وحيث ثبت من خلال محضر المعاينة المحتج به أن الشركة المطلوبة أقدمت فعلا على ترويج العرض موضوع الدعوى تحت تسمية "عجب".

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن "أورنج تونس" كانت قد تقدمت وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 (أ) من الأمر ع3026 عدد المشار إليه أعلاه بمشروع العرض التجاري المتظلم منه وحظيت بموافقة الهيئة على تسويقه بموجب قرارها ع188 عدد المؤرخ في 28 أوت 2014.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرار يصعب تداركها تتمثل في إمكانية فقدانها لجانب كبير من مشتركيها.



AB

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المرفوعة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية وعلى قاعدة مشتركيها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

### ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات  
بمضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الصفحة التنفيذية على هذا القرار  
الإمضاء  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات